

وقد ورد في اللسان أيضا " الحَرَيُّ : الخليق وتثنى وتُجمع
 الرَّتُونُ فيقالُ حَرَيَّانٌ وحَرَيَّونٌ وحَرَيَّتانِ وحَرَيَّاتٌ ، ومن (أحر به)
 اشتقَّ التَّحْرِي في الأشياء ، ونحوها ، وهو طلب ما هو أحمر
 بالاستعمال أي أولى وأجدُر وأحقُّ ، ومنه قولُ الله سبحانه
 وتعالى : " فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشْدًا " (١) . قال ثعلب : حَرِيٌّ
 أن ينالَ الخيرَ كلَّه (٢) .

وقد بحثت عن شاهدٍ يؤيد قولَ ثعلب بأن (حري) فعل ماضٍ
 غير متصرف ، فلم أجد إلا بيتا منسوبا للأعشى ميمون .

أَنْ يُقْلَ هَنَّ مِنْ بَنِي عَيْدٍ شَمْسٍ * كَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا
 وهذا الشاهد لم يأت به أحدٌ إلا ابنُ هشامٍ (٣) ، ولكنني لم
 أجدَه في ديوان الأعشى . هذا بالإضافة إلى أن محققَ شذور
 الذهب الشيخَ محمد محيي الدين يقول تعليقا على هذا البيت " وأيضا
 لمبعد تسليم ثبوته لا يكون ناصا فيما زعمه المؤلف لجوان
 أن يكون حَرِيٌّ اسما منونا أيضا ، وهو خبر مقدم و(أن يكون)
 في تأويل مصدر وهو مبتدأ مؤخر ... والحاصل أن النفسَ غيرُ
 مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت " (٤) .

(١) من الآية ١٤ من سورة الجن .

(٢) اللسان ج ١٠ ص ١٨٧ .

(٣) شذور الذهب ص ٢٦٨ . المطبعة التجارية الكبرى ١٩٠٦ م .

(٤) ديوان الأعشى تحقيق د. محمد حسين ط بيروت ١٩٦٨ .

(٥) شذور الذهب هامش ص ٢٦٩ ونلاحظ أن المرحوم الشيخ محمد
 محيي الدين قد التبس عليه الأمر حين جوز أن تكون (حريٌّ)
 بالتثنية ذلك أن البيت في هذه الحالة ينكسر عروضيا
 ولا يستقيم له البحر الخفيف ، إلا أن كان نطقها عنده حَرِيٌّ .